

الأمن الوطني: نظرة في المفاهيم والنظريات

National Security : View of concepts and theorie



إيمان ميسراوي¹

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 03

تاريخ الإرسال: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/05/14 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

يعتبر مفهوم الأمن الوطني مفهوماً لظالماً ارتبط بوجود الدولة وبقائها، كونها كائناً سياسياً دائماً يتطور. وعليه فإن مفهوم الأمن الوطني، الذي نعرفه اليوم، قد عرف صقلاً وتبلوراً عبر الزمان والمكان. فالتغيرات الاستراتيجية التي عرفها النسق الدولي كان لها تأثيرها على نظرة الدول لعدة مفاهيم لا سيما التهديد والمصلحة، وهذا بصفتها فاعلاً محورياً في العلاقات الدولية. هذه الجدلية بين التهديد والمصلحة هي من أفرزت لنا تطوراً فلسفياً وسياسياً لمفهوم الأمن الوطني. فالتنظير في الدراسات الأمنية هو في حقيقة الأمر نتيجة تنافس على تحقيق أكبر قدر من المصالح، دون إهمال التهديدات والهشاشات والرهانات التي تتصدى لها الدولة.

في وقتنا الحاضر وفي ظل عالم معولم، رغم الأولويات التي تمنح لمفاهيم كالأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، إلا أن الأمن الوطني لا يزال ضمن مسؤوليات الدولة التي من واجبها حماية حدودها وشعبها ومصالحها ضد التهديدات التماثلية واللاتماثلية، لكن ضمن نطاق قواعد قيمية دولية فرضها منطق القوة والهيمنة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، التهديد، السياسة، الفلسفة، التنظير، الدولة، المصلحة الوطنية، العولة، الأمن الإنساني.

Abstract:

: National security is a concept closely and deeply related to the existence and the interest of the State, as an organized political community. It has known significant evolutions, over the time, due to important strategic changes. The dialectic existing between « threats » and « interests » has utterly contributed in shaping this concept, through philosophical and political ideas. On the other hand, we can say that the different theories of security studies are actually the result of a fierce competition ; in which each State stry to preserve its own interests and impose its own laws.

Nowadays, in a globalized world, despite the priority usually given to new and enlarged concepts, such as Human Security, the State still be the corner stone of the International Relation and it carries the main responsibility of ensuring and preserving peace and security.

Keywords : National security, threat, policy, philosophy, theorizing, State, national interest, globalization, human security.

¹ إيمان ميسراوي ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية F جامعة الجزائر 03 imen.misraoui@gmail.com

مقدمة:

عرف عالم ما بعد الحداثة ديناميكية سريعة في العلاقات الدولية، ما نجم عنه تطور للمفاهيم السائدة وميلاد مفاهيم أخرى جديدة. ففي ظل الأدوار التي تلعبها الفواعل الجديدة، التي تترك بصمتها باستمرار في النسق الدولي، تحاول الدول جاهدة أن تحمل على عاتقها مسؤولية تحقيق وتكريس أمنها الوطني، وفق أسس وقيم كونية.

يعتبر مفهوم الأمن، بشكل عام، والأمن الوطني، بشكل خاص، من المفاهيم الأكثر تعقيدا وتشابكا من جهة وتطورا وحركية من جهة أخرى، يرجع هذا نظرا لأنه مفهوم قديم قدم التاريخ ولصيق بالإنسان وبوجوده وباحتياجاته. فالإنسان البدائي الذي يلجأ إلى كهفه في آخر اليوم والإنسان المعاصر الذي لا يتخلى عن أجهزته الذكية طوال اليوم، كلاهما سواء عندما يتعلق الأمر بفكرة "الأمن". والدول هي الأخرى لا تختلف عن الأفراد في منطق الأمن إذ لطالما شكل هذا الأخير هاجسا وغاية ووسيلة .

وعليه فإن الإشكال الذي يفرض نفسه يدور رحاه حول طبيعة فكرة الأمن الوطني ومسار تطوره الزمكاني من خلال الفكر الإنساني والتنظير الأكاديمي. بمعنى آخر كيف ينظر للأمن الوطني عبر التاريخ وما أهم النظريات التي أسست له كفرع أكاديمي؟

F1 المبحث الأول: مفهوم الأمن الوطني:

F2-1 المطلب الأول: إيتيمولوجيا الأمن:

يعتبر مايكل ديون **Michael Dillon** أن بداية أي تعريف أو تحديد لمفهوم الأمن يجب أن ينطلق من فحص دقيق لإيتيمولوجيا و جينيا لوجيا المصطلح، حيث حسب رأيه فإنه "رغم كون الكلمات ليست مرادفا لأصلها اللغوي إلا أن ذلك يعتبر الطريق الذي يتيح لنا فهم تناقضات وجودها".¹ فالإيتيمولوجيا تحدد لنا النهج الذي يجب أن نتبعه و من خلاله يمكننا الاستدلال على المعاني الحقيقية للمصطلحات حتى و ان عرفت تطورا أو حتى تحريفا عبر الزمان و المكان. أما بالنسبة لأولي ويفر **Ole Waever**، فإن البحث حول الأمن يجب أن ينطلق من مرحلة الإصطلاح **Conceptualisation** ولهذا "اعتمد على البعد اللغوي في أبحاثه"²، التي يرى أنه ينبغي أن تكون أول مرحلة تسبق تحديد الأبعاد الأخرى.

إيتيمولوجيا الأمن في اللغة العربية:

بالرجوع إلى إيتيمولوجيا الأمن في اللغة العربية فإنه اسم مشتق من الفعل الثلاثي "أمن" فيقال "أمن، أمانا، أمانة وأمنة والذي يعني اطمأن إلى الشيء و وثق به و أركن إليه"³ و يقول الراغب الأصفهاني أن "أصل الأمن: طمأنينة النفس وزوال الخوف"⁴. ونظرا لكون الأمن ضروري للحياة قرنه الله عز و جل بالطعام والأموال والأولاد في أكثر من موضع F بل قدمه عليها في بعض الاحيان، حيث جاء في محكم تنزيله "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ"، صدق الله العظيم. (سورة البقرة: الآية: 155).

إيتيمولوجيا الأمن في اللاتينية والإغريقية:

أما كلمة "أمن" في اللاتينية فهي تأخذ مفهوما مشابها لما هو في اللغة العربية فكلتا الكلمتين **Securité** بالفرنسية و **security** بالانجليزية تعني "الحالة التي تولد الشعور بعدم التعرض لأي خطر"⁵. فالمصطلح في أصله اللاتيني هو

كلمة مركبة من شطرين "Sine" التي تعني "دون" و "Cura" التي تعني "العناية". فالأمن في اللاتينية يعني "غياب العناية" والتي يرى البعض أنها تحمل تناقضا في حد ذاتها (Oxymore) وتختلف عن معناها الحالي،⁶ وهذا ما ذهب إليه م.ديون M.Dillon حين قال أن الأمن هو مصطلح مزدوج "فهو ليس فقط وسيلة للتحرر من الخطر و إنما أيضا وسيلة لتقليصه والحد منه".⁷

أما في الإغريقية فإن المصطلح هو الآخر يحمل في طياته تناقضا و ازدواجية في المعنى فكلمة **Aspheleia** تعني الأمن واليقين والأمان في حين كلمة **Sphallo** المشتقة منها تعني الخيانة والإيقاع بأحدهم⁸. و تتجسد فكرة الازدواجية هذه في الإله "بوسيدون Poseidon" عند الاغريق "و هو إله البحر الذي يحقق في الوقت ذاته الأمن و الاستقرار من ناحية و هو الذي يدمر و يثير الهلع بإحداث الزلازل من ناحية أخرى".⁹

F2-2 المطلب الثاني: القاعدة الفلسفية لفكرة الأمن الوطني:

يعتبر مفهوم الأمن من أقدم المفاهيم التي طرحها الفكر الانساني، حيث يرتبط هذا المفهوم أساسا بوجود الانسان وبسعيه الدائم للتحرر من خوفه، "فالأمن متعلق بالوجود، بالمعرفة، بعلاقة الانسان بغيره، بما بين الحياة و الموت، وما بين الفوضى و النظام"¹⁰.

الأمن الوطني بين فلاسفة الغرب والشرق:

في بادئ الأمر كان "الأمن" لا ينفصل عن غيره من المواضيع الفلسفية و التاريخية، من هنا بدأ تجسد المفهوم كهاجس ملازم لوجود الانسان و بقاءه "فمسألة وجود الانسان أخرجت إلى إطارها المادي و طورت في فضاء المدينة من خلال خطابات هيراقليتس (Héraclite) وأشعار بارميندس (Permandes) وتعاليم سقراط (Socrate) وأفلاطون (Platon) وأرسطو (Aristote) والكتابات التاريخية لثوسيديدس (Thucydides)¹¹ و كذلك خطابات شيشرون (Cicéron) الذي يرى أن الأمن هو "غياب القلق الذي تتحقق في ظله الحياة السعيدة".¹²

أما الحضارات الشرقية فلا تخلو هي الأخرى من فكرة السعي لتحقيق الأمن و هذا ما يتجسد من خلال الفكر الصيني الذي نقله سان تزو Sun Tzu من خلال كتابه "فن الحرب Art of war".

ومع التطور الزمني للفكرة وانطلاقا من مفهوم الأمن كتنقيص للخوف يعتبر "مكيافيلي N.Machiavel (F1469) 1527) من بين أوائل المفكرين الذين دعوا إلى إدارة الخوف واستعماله كآلية دافعة لدى الأفراد بهدف تحقيق الدولة و أمنها "فالخوف هو الذي يجبر جميع الرعية على إطاعة الأمير و مساندته في انشاء حكومته"¹³. أما مفهوم توماس هوبز Thomas Hobbes (1588F1679) حول الأمن فلا يختلف عن مكيافيلي، حيث يرى أن السبب والدافع الرئيسي حول تعاقد الناس لنشأة الدولة (نظرية العقد الاجتماعي) هو سعي الإنسان الدائم للتخلص من حالة الخوف السائدة، "فبرأي هوبز ليس ثمة أي مجال للصناعة، للفنون، للآداب، و للمجتمع في غياب الأمن و لعل الأسوأ من كل ذلك هو الخوف المستمر وخطر الموت العنيف".¹⁴

في نفس السياق يرى مونتسكيو Montesquieu (1755F1689) أن الأمن لا يتحقق إلا من خلال الحرية السياسية في ظل دولة الحق "فالقوانين الجائرة لا تولد الشعور بالأمن"،¹⁵ وبالتالي فإن "الأمن يتجسد من خلال الحرية السياسية أوعلى الأقل في حرية الرأي".¹⁶ كذلك فإن نيتشه Nietzsche (1900F1844) هو الآخر أثاره موضوع الأمن لي طرح

التساؤل حول "التشابه بين حاجتنا للأمن وحاجتنا للعائلة فأراد اكتشاف كل شيء غريب و نادر و جدلي نابع عن غريزة الخوف".¹⁷

أما آدام سميث Adam Smith (1790F1723) فيرى أن الأمن هو "حماية الأشخاص وحماية ممتلكاتهم ضد الاعتداءات العنيفة و المفاجئة"¹⁸، وهو بالتالي لا يقتصر حالة الأمن على حياة الأشخاص فحسب و إنما يتعدى ذلك إلى أغراضهم المادية وهنا يتجسد بشكل واضح أساس المذهب الرأسمالي الذي يقوم على الفردانية. في المقابل يرى كارل ماركس Karl Marx (1883F1818) أن الأمن لا يتحقق إلا من خلال العدالة الاجتماعية و المساواة بين جميع الأفراد من خلال القضاء على الطبقية و هذا ما يعتبر أساس المذهب الاشتراكي.

الأمن الوطني في الفكر الإسلامي:

من جهته، فإن الفكر الإسلامي هو الآخر قد تطرق إلى فكرة الأمن حيث كان لهذا الأخير مدلولاته الخاصة كون الفكرة بحد ذاتها مستمدة من القرآن الكريم، "فهو المصدر الأول لنظرية الأمن في الفقه الاسلامي (...)" و ما الأمن إلا مسألة من مسائله عبر عنها القرآن الكريم أحيانا صراحة فتكرر لفظ الأمن فيه ومشتقاته ومترادفاته حتى وصل إلى 800 مرة وتضمنها أحيانا من خلال معاني الأمن اللغوية و أحيانا أخرى من خلال الأحكام الشرعية التي تبين كيفية تحقيقه "¹⁹.

كما أن الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه (644 F590م) من أوائل من عرفوا الأمن بكونه علاقة شرطية بمفهوم العدل حين قال عبارته الشهيرة "عدلت، فأمنت، فنمت"، فالعدل في رأيه هو الذي يشكل البيئة المثالية التي يتحقق فيها الأمن و الطمأنينة.

أما عبد الرحمن بن خلدون (1406F1332) فيرى بأن الحاجة للأمن هي التي تولد العصبية فالإنسان يتعصب لقومه ولقبيلته لأنه يجد في كنفهم الحماية والأمن اللذان يحتاجهما، ومن هنا كانت العصبية هي المحرك لبناء الحياة المدنية فبالتالي فإنه يعود الى أسباب نشوء الحضارة والتي تتمثل أساسا في البحث عن الأمن والاستقرار اللذان لا يتوفران في حياة البداوة والترحال.

كذلك فإن عبد الرحمن الكواكبي (1903F1855) قد تطرق لفكرة الأمن ضمن سياق حديثه عن الاستبداد حيث يرى أن حالة الأمن هي الحالة المثالية التي يطمح الإنسان للوصول إليها وتحقيقها فيقول أن "الإنسان يقرب من الكمال في نسبة ابتعاده عن الخوف".²⁰

أما في العصر الحديث فقد وضع ماهاتير محمد (F1925 //) علاقة شرطية تربط الأمن بعدة عناصر أخرى، حيث يقول أن "الأمن ليس مشكلة القدرة العسكرية فحسب. فالأمن الوطني لا ينفصل عن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والتجانس الاجتماعي، و من دون هذه العناصر لا يمكن لدولة أن تحمي نفسها من أعدائها".²¹

F2-3 المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني:

كغيره من المفاهيم المرتبطة بالبيئة المحيطة به، تبلور مفهوم الأمن الوطني عبر عدة مراحل وارتبط بعدة أحداث تاريخية أثرت جذريا في صقله، لا سيما خلال العقود الأخيرة، حيث يمكننا تقسيم الفترة الزمنية الى ما قبل الحربين العالميتين وما بعدهما: فترة ما قبل الحربين العالميتين:

عرفت بمرحلة التبلور حيث شهد مفهوم الأمن الوطني صقلا وتكونا جوهريا ولقد ساهم في ذلك عدة أحداث تاريخية:

✓ مؤتمر وستفاليا ونشأة الدولة الوطنية: وهي مرحلة المخاض التي تولد عنها مفهوم الأمن الوطني بمفهومه الحديث، حيث كان في تلك الفترة مقترنا بالحفاظ على الأسس التي أرساها نظام وستفاليا لا سيما مبدأ توازن القوى وهذا ما جعله مرادفا لحالة السلم. "نظام وستفاليا يعتبر ولادة لعالم جديد قائم على أساس تجاوز الأقاليم وتجاوز السلطات".²²

✓ الثورة الفرنسية و الثورة الصناعية: تعتبر هاتان الثورتان من التواريخ الفاصلة في التاريخ الحديث لدرجة أن البعض من أمثال المؤرخ البريطاني مايكل مندلبوم Michael Mendelbaum قد ربط تجسيد الدولة الوطنية وتكريسها واقعا بآثار الثورتين الفرنسية والصناعية و ما كان لهما من دور فعال²³ حيث تزايدت الحاجة الى الأمن الوطني مع مطلع القرن الثامن عشر ميلادي (18م) مع ارساء مبادئ الثورة الفرنسية 1789 الداعية الى الحرية و المساواة و الأخوة "الثورة الفرنسية جعلت من الأمن مجالا حكرا على الدولة و هي فقط من تتولى حمايته سواء بالقوة العسكرية أو بالوسائل الدبلوماسية"²⁴. كذلك مع تنامي حدة التنافس بين الدول في جمع أكبر قدر من رأس المال وتكديس أكبر كمية من الذهب ضمن ما عرفه اقتصاد الدول من حركية في اطار المذهب المركنتيلي Mercantilism²⁵ ليصبح الأمن الوطني هنا مرادفا لمصطلح الدفاع وتصبح غاية الدولة الدفاع عن ممتلكاتها و تأمين طرقها التجارية و لعل ما قاله "الكسندر وبستر Alexander Webster بان "الأسطول يشكل أمن بريطانيا العظمى"²⁶ هو أوضح دليل عن ذلك.

✓ الحركات الاستعمارية: في أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر و مع تأصل جذور النظام الرأسمالي الذي صاحبه ازدهار الثورة الصناعية في أوروبا بدأ مفهوم الأمن الوطني في التوسع مرتبطا أكثر بالبحث عن مصادر جديدة للمواد الأولية و للأسواق على حد سواء مما أدى الى ظهور ما يعرف بالحركات الاستعمارية الحديثة. و من هنا لم يعد مفهوم الأمن الوطني منحصر في مفهوم الدفاع عن الاقليم فحسب وإنما السعي إلى توسيع هذا الأخير إلى أقصى امتداد جغرافي ممكن بالرغم من كون هذا يتناقض مع مبدأ توازن القوى الذي تم اقراره في وستفاليا.

الحربين العالميتين الأولى (1914F1918) و الثانية (1939F1945):

خلال هذه الفترة التي دامت ما يقارب نصف قرن من الزمن تغيرت عدة مفاهيم من بينها مفهوم الأمن الوطني و هذا نتيجة حالة الهلع والرعب السائدة فأصبحت غاية الدولة وهاجسها هو الحفاظ على كيائها من أي اعتداء خارجي. فالاختلال الحاصل في ميزان القوى أدى الى ظهور وحدات قوية على حساب وحدات ضعيفة و بالتالي لا يتحقق أمن أي دولة إلا اذا عملت على تدمير قوة أعدائها و من هنا بدأ البحث عن مظلة لحماية وتكريس أمن الدول و تجسدت هذه المظلة في مفهوم الأمن الجماعي الذي يتمثل في "مجموعة اليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث"²⁷، و هو بالتالي ذو أسس معيارية تسعى إلى ارساء السلام و حل النزاعات دون اللجوء إلى الحرب. "و قد ظهرت أول محاولة رئيسة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى مع توقيع ميثاق عصبة الأمم"²⁸، و رغم عجز هذه الأخيرة عن تفادي حرب عالمية ثانية إلا أن الدول بقيت متمسكة بنظام الأمن الجماعي لتكون هيئة الأمم المتحدة 1945 أداة جديدة تسعى من خلالها الدول و لو شكليا إلى تحقيق أمنها.

مرحلة ما بعد الحربين العالميتين:

تميزت هذه الفترة بالحركة والديناميكية حيث أن سرعة الأحداث وتتابعها انعكس طرديا على التطور الذي عرفه مفهوم الأمن الوطني:

✓ الحرب الباردة و الثنائية القطبية: تعتبر الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و ما عرفته من متغيرات في ظل الحرب الباردة القائمة بين القطبيتين المتصارعتين (الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاشتراكية الشرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي) فترة حاسمة بما تحمله من تناقضات في المصالح والقيم: فالسباق نحو التسليح والانتشار النووي كلها مضامين جعلت من بلورة مفهوم الأمن الوطني عملية تتطلب الكثير من الحذر والتأني، لا سيما من حيث المحاولات العلمية لضبط المفاهيم المرتبطة به، "ففي عصر الذرة الأمن الوطني لا يجب ان يضمن فقط على حساب أمن الدول الأخرى وإنما بالشكل الذي يحقق الأمن لجميع الدول"²⁹.

وعليه "عرفت دراسات الأمن الوطني في هذه الفترة بكونها أكثر ضيقا و صرامة"³⁰ حيث ترتبط أساسا بالمصلحة الوطنية التي هي أصلا مفهوم يدور حوله الكثير من الجدل. كما عرفت هذه المرحلة استخدام مصطلح الأمن الوطني لأول مرة بشكل رسمي عند انشاء الولايات المتحدة الأمريكية "لمجلس الأمن الوطني الأمريكي" **National security council** في 1947 الذي إلى جانب مهمة تحديد السياسات الأمنية، أوكلت إليه صلاحيات استشارية في المسائل المتعلقة بالأمن.

✓ أزمة النفط 1973: هي أزمة النفط الأولى التي تزامنت مع الحرب العربية الإسرائيلية، في أكتوبر 1973، حيث قررت الدول العربية المصدرة للنفط فرض حصار طاقوي على الدول الغربية للضغط على إسرائيل و إجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. جراء هذا الحصار ارتفع سعر النفط "من 2.59 دولار أمريكي للبرميل الواحد في شهر أكتوبر 1973 إلى 11.65 دولار في مارس 1974"³¹، وبالتالي فإن هذه الأزمة غيرت من مختلف المفاهيم السائدة و"أبرزت كيف أن الأمن الوطني يمكن أن يهدد بأسلحة اقتصادية"³²، فهذا ما حصل فعلا آنذاك للدول الغربية.

✓ النظام الدولي الجديد: بدأت هذه المرحلة بإعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في 1990 عن بداية نظام دولي جديد، اثر سقوط الاتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأحادية قطبية، تسعى إلى فرض إيديولوجيتها وتوجهاتها. هذا ما تجلّى بوضوح بعد التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مواقع استراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر 2001 ومن يومها "يواجه صانعو السياسة الأمريكية التباسا كبيرا في وضع تعريف محدد ودقيق للأمن الوطني"³³. و في نفس السياق يقول أحد السفراء الأمريكيين السابقين في الجزائر "نحن كأمركيين نرى بأن لنا مسؤولية في تأمين أمننا في كل مكان تتواجد فيه الجماعات الإرهابية، فأمن الأمريكيين يبدأ من الخارج"³⁴.

F3 المبحث الثاني: التأصيل النظري لمفهوم الأمن الوطني:

بعد تطرقنا لمفهوم الأمن الوطني و تطوره و كيف أنه يعتبر مفهوما تتنابه العديد من التناقضات والمفارقات حيث "ليس هناك فقط خلاف حول الأمن بين الأمم و انما أيضا خلاف حول الأمن بين المفاهيم"³⁵، يجدر بنا الآن التطرق الى مختلف النظريات و المقاربات التي واكبت هذا التطور وأصلت له من الناحية الأكاديمية حيث جاءت هذه الأعمال اما بهدف تفسير التطور الحاصل في مفهوم الأمن الوطني أو صناعة له من خلال استغلال المتغيرات الحاصلة:

F3-1 المطلب الأول: الأمن الوطني في إطار البراداييم الواقعي F الليبرالي:

التيار الواقعي:

تعد الواقعية من أعرق المحاولات النظرية في الدراسات الأمنية فهي كمرجعية فكرية تقوم على أساس القوة و بالتالي "تعمل على إبراز أهمية الوسائل الاستراتيجية والعسكرية في الأمن الوطني"³⁶. ولقد عرفت تطورا لمختلف أسسها التحليلية و عليه فهي تنقسم الى اتجاهين: الواقعية الكلاسيكية والجديدة.

تعود الواقعية الكلاسيكية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وتتجسد من خلال أعمال هانس مورغانثو Hans Morgenthau الذي يعتبر الأب الروحي للواقعية في العلاقات الدولية³⁷ من خلال كتابه الصادر سنة 1948 تحت عنوان "السياسة بين الأمم الصراع من أجل القوة والسلم" *Politics among Nations, The Struggle for Power and Peace*, ففكر مورغانثو ضمن هذا الإطار يقوم على مركزية الدولة كفاعل وحيد و عقلائي وبالتالي فان "جوهر تحليلات الواقعيين يتمحور حول الدولة و الأمن الوطني والقوة العسكرية"³⁸. أما أرنولد وولفرز Arnold Wolfers فقد ركز في تحليلاته حول الأمن الوطني، الذي اعتبره مفهوما نسبيا و غير مستقر، من خلال مقاله الصادر سنة 1952 تحت عنوان "الأمن الوطني كرمز غامض *National Security as an ambiguous symbol*، حيث يقول أنه "يجب التمييز فيه أي الأمن الوطني F كمصطلح بشكل خاص، حيث ليس بالضرورة أن يحمل نفس المعنى بالنسبة لجميع الأطراف و لا حتى أن يكون له معنى دقيق و مطلق"³⁹.

أما الواقعية الجديدة أو البنيوية فقد جاءت لتسلط الضوء على بعض ركائز الواقعية التي أصبحت لا تتوافق مع المتغيرات الدولية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة. حيث يعترف النيوواقعيون بتعدد الفواعل إلا أن الدول تبقى هي الفواعل الرئيسية "فهي التي تحدد قواعد اللعبة من خلال السماح لأولئك بالتطور خارج فعلها أو عبر تغيير القواعد حينما لا تعود مناسبة لها"⁴⁰. من أبرز روادها كينيث والتز K. WALTZ الذي يرى "أكبر مصلحة وطنية هي زيادة قوة الدولة وتحقيق أكبر مكانة"⁴¹. أما جون ميرشايمر J. Mearsheimer فطرح نموذج الدولة المهيمنة كونها الأقدر على تحقيق أمنها "فهدف الدولة الأسمى هو الهيمنة وأن هاجس الدول ليس زيادة قوتها لأقصى درجة وإنما المحافظة على مكانتها ضمن النظام الدولي"⁴².

من جهته يرى ستيفن والت Stephen Walt أنه ينبغي على الدولة السعي إلى زيادة قوتها كاستراتيجية رادعة "فالدول بكل بساطة تسعى الى البقاء و زيادة قوتها من شأنه أن يضمن لها الأمن"⁴³ كما أنه على خلاف الواقعيين الذين يركزون اهتماماتهم على القوة العسكرية (أي بمفهومها الصلب) يعترف بأن "القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن الوطني والتهديدات العسكرية ليست هي فقط الخطر الوحيد الذي تواجهه الدول"⁴⁴.

التيار الليبرالي:

المنظور الليبرالي كمرجعية فكرية تستمد اصولها من النظرية الواقعية و "تعتبر تكملة و تواصلا لهذه الأخيرة وطروحاتها القائمة على اعتماد القوة كمحدد وضمان لتحقيق الأمن"⁴⁵ إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يكمن في تحديد الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية حيث أن الليبرالية تقوم على أساس تعددي يرى أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي ولا حتى يمكنها التحكم في تصرفات الفواعل الأخرى لأن جميعها على قدر واحد من المساواة، "فالدولة هي مجرد فاعل تجاري تهتم بالربح

المطلق"⁴⁶، حيث أن المتغيرات الدولية شكلت بيئة مناسبة لإعادة توزيع الأدوار "فتغيرات الرأسمالية أدت شيئا فشيئا إلى القضاء على الاحتكار التي تمارسه الامكانيات العسكرية على مفهوم قدرة الدولة".⁴⁷ والليبرالية، في حد ذاتها، تنطوي على عدة اتجاهات، منها: الاعتماد المتبادل، من رواده جوزيف ناي Joseph NYE و روبرت كيوهان Robert KEOHANE، و السلم الديمقراطي الذي من أبرز منظريه مايكل دويل Michael DOYLE .

F3-2 المطلب الثاني: البراداييم الشمولي F الماركسي:

المدرسة النقدية:

تعد النقدية من أهم التيارات الفكرية Critical security studies (C.S.S) وهي بحد ذاتها تنطوي على عدة مدارس فكرية، على غرار مدرسة فرانكفورت Frankfurt school التي قدم روادها أفكارا ساهمت في تطوير الدراسات الأمنية والذين يبدو جليا من خلال تحليلاتهم مدى تأثيرهم بالفكر الغرامشي انطلاقا من تيودور أدورنو (T.ADORNO) وماكس هوركايمر (M.HORKEIMER) وروبرت كوكس (R.COX) وصولا إلى تلميذهم يورغان هابرماس (Y.HABERMAS) حيث ركز جميعهم على الجانب الاجتماعي. عملت النظرية النقدية على تعميق مفهوم الأمن فركزت على الفرد باعتباره وحدة أساسية في التحليل إلى جانب القوى الاجتماعية التي هي أساس تحقيق الأمن الوطني ومن ثم الدولي.

ويعتبر مفهوم الإنعتاق أهم قيمة مضافة لـ "مدرسة فرانكفورت" ضمن حقل الدراسات الأمنية حيث يقول هوركايمر M. Horkheimer أن "النظرية لا تسعى لزيادة المعرفة و إنما هدفها هو تحقيق انعتاق الإنسان من العبودية"⁴⁸، و يرى كين بوث Ken BOOTH أن تحقيق حالة الأمن لا يتم إلا من خلال تحقيقنا لمفهوم الانعتاق على أرض الواقع حيث يقول أن "الإنعتاق امبريقيا هو الأمن".⁴⁹

نظرية التبعية:

تعتبر التبعية تيارا نظريا تطور نتيجة الأعمال الفكرية التي حاولت إيجاد اجابة مقنعة لإشكالية التخلف لدى دول الجنوب (أو ما يصطلح عليها بدول العالم الثالث). و تعتبر الحركة الفكرية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية بخصوص مسألة "التبعية" المرجع الأساسي لهذا التيار، حيث انطلق المفكرون من ملاحظتهم للواقع المعيش في سعيهم إلى تغييره حيث تم تصنيف العلاقات بين الدول على أساس أنها علاقة بين دول المركز (دول استعمارية سابقة) ودول المحيط (هي مستعمرات سابقة)، بحيث تكون هذه الأخيرة في تبعية دائمة للأولى بحكم العلاقات التاريخية. في هذا السياق يرى كاردوسو "أن المحيط محكوم عليه إلى حد ما بإدامة هذه الحالة من التبعية لأنها تقتضي ارتباطا بين الدولة من جهة وبين رأس المال الأجنبي و رأس المال المحلي من جهة أخرى"،⁵⁰ و يرى ايفانز أن "تطور المركز يقتضي تخلف المحيط"،⁵¹ فالعلاقة بين هذين الطرفين لا يمكن إلا أن تكون علاقة عكسية قائمة على الاستغلال والاستقرار والأمن، هذا ما دفع سميير أمين إلى تطوير مقارنته التي عرفت بـ "فك الارتباط بالمركز La déconnexion".⁵²

F3-3 المطلب الثالث: الأمن الوطني من المنظور البنائي:

البنائية كمرجعية فكرية و مقاربة نظرية فقد فرضت نفسها في أواخر الثمانينات و مطلع التسعينات، لا سيما عندما عجزت النظريات الوضعية (التفسيرية) عن التنبؤ بانتهاء الاتحاد السوفياتي و زوال الشائبة القطبية. حيث بدأت الأفكار البنائية في الظهور في ساحة نظريات العلاقات الدولية مع كتابات نيكولاس اونف Nicholas ONUF و ما عبر عنه في مقاله

المنشور سنة 1989 تحت عنوان "عالم من صنعنا"، لتبلور فيما بعد الأسس النظرية للمدرسة البنائية بفضل ألكسندر وانت A. WENDT الذي يلقب بـ "أب البنائية" من خلال مقاله الذي يحمل عنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول بنفسها". « **Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics** » ، الذي نشره سنة 1992 و سعى من خلاله التأسيس لمرحلة انتقالية في التنظير من خلال نقد التصور العقلاني (لا سيما الواقعي F الليبرالي) الذي يركز على تفسير أسباب الظاهرة بدل السعي إلى دراسة كيفية تغييرها أو بنائها.

من هذا المنطلق يرى بعض المفكرين أنه لا يمكننا تصنيف البنائية ضمن أحد الإتجاهين إما النظريات التفسيرية أو التكوينية، وهذا راجع لكون البنائية أساسا تعتمد على أفكار كلتا الاتجاهين كمرحلة انتقالية بينهما، بدليل ما قاله ألكسندر وانت في مقاله "أن هدفه هو بناء جسر بين هذين الطرفين المتحاورين".⁵³

حيث أن البنائية تنطلق في تحليلاتها من خلالها طرحها للسؤال "كيف" بدل السؤال "لماذا" لأن الأمر حسب البنائيين يتطلب عملية بناء وليس مجرد تفسيرات "فالوضع الذي نجد أنفسنا فيه ليس عبارة عن حاجة طبيعية و إنما هو عملية بناء"⁵⁴، و لن تتحقق هذه العملية إلا من خلال اعطاء اعتبار خاص لمسألة الهوية "التي تعتبر كلمة مفتاحية في أعمال ألكسندر وانت"،⁵⁵ حيث يقول عنها هذا الأخير أنها عملية بنائية و تكوينية.

كما أن تحقيق المصلحة الوطنية، من المنظور البنائي، يقتضي مراعاة مختلف التفاعلات تحت الدولية و فوق الدولية فيما يخص الجانب الهوياتي، "فالهويات هي القاعدة التي تبنى عليها المصالح".⁵⁶ ومنه فقد كان هدف ألكسندر وانت "أن يقوم بتطوير مفهوم بنية الهوية والمصلحة"،⁵⁷ لأن مصلحة الدولة "تقوم بالأساس على هوياتها في حين أن الفواعل الأخرى لا تملك مصنف portfolio للهويات يجب أن تحافظ عليه (...) و عليه فهي تحدد مصطلحتها باختلاف كل وضعية".⁵⁸

F3-4 المطلب الرابع: مدرسة كوبنهاغن و الأمن الوطني:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن مدرسة عبر تخصصية ضمن حقل العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص، حيث يبدو جليا من خلال المعتقدات الفكرية التي تبناها المدرسة تأرجحها بين النظريتين الواقعية و البنوية تبعا لتطور أفكار باري بوزان Barry BUZAN ، فهذا الأخير يتخذ موقفا واقعا من خلال كتابه « **People, States and fear** » الذي اعترف فيه صراحة أنه لا يمكن بناء تعريف للأمن الوطني دون الرجوع إلى كتابات وولفرز A. Wolfers التي تعتبر أهم ما كتب حول الأمن،⁵⁹ حيث يرى بوزان أن الدولة فاعل رئيسي ومحوري في العلاقات الدولية و بالتالي فإن مهمة الحفاظ على الأمن الوطني تقع على عاتقها.

وتعتبر فكرة قطاعات الأمن من بين أهم إسهامات مدرسة كوبنهاغن، وهي تقوم على أن الأمن هو عبارة عن إطار شامل تتداخل وتتشابك فيه مجموعة من العناصر المتخصصة في مجال أمني معين، ولا يتحقق الأمن إلا من خلال تحقيقها، يحدد بوزان مفهوم الأمن الوطني من خلال خمسة قطاعات: القطاع السياسي، العسكري، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي،

F4 المبحث الثالث: الأمن وطني مفهوم قديم بصور جديدة:

تعتبر الفترة الأخيرة، بما شهدته من تغيرات، من بين أكثر المراحل حركية و ديناميكية في العلاقات الدولية و التي كان لها تأثير جلي في تطور مفهوم الأمن الوطني و التي سوف نحاول عرضها من خلال تطرقنا لنقاط أربع و هي. العولمة، إشكالية

سيادة الدولة، قراءة جديدة لحقوق الإنسان، التنمية الإنسانية و الأمن الانساني، حيث تشكل هذه العناصر سلسلة متشابكة و متداخلة فيما بينها بعلاقة متلازمة حيث أن الحديث عن إحداها يجر الحديث عن الأخرى.

F4-1 المطلب الأول: العولمة:

لقد خلقت العولمة مجموعة من الفواعل فوق الدولانية و التي تتطور و تتنامى بشكل مستمر لدرجة دفعت بعض المفكرين من بينهم "جون روجي John Ruggie إلى القول "بأننا لا نملك حتى الكلمات المناسبة لوصف القوى الجديدة التي حسب اعتقاده F تغير في السياسة العالمية الراهنة"⁶⁰. تتعدد هذه الفواعل لتشمل "المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية"⁶¹ فهذه المنظمات لا تسيطر على الاقتصاد العالمي فحسب بل تتعداه إلى التدخل في السياسات الداخلية للدول عن طريق سياسة المشروطة. كذلك إلى جانب هيئة الأمم المتحدة والأسواق المالية، نجد "المنظمات غير الحكومية أو الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الوظيفية الإنسانية (CARE, Human Rights Médecins sans Frontières, OXFAM) Watch أوصناديق الاستثمار Hedge Funds وحتى الأفراد الفاعلين من أمثال George Soros, Bill Gates بل حتى بن لادن) وجماعات الجريمة المنظمة والإرهابية... الخ".⁶²

ففواعل العولمة لا يمكن تحديدها أو حصرها ضمن قائمة محددة، فكل طرف قد تخول له الفرصة ليصبح فاعلا حقيقيا. فالأمر يتوقف على الدور الذي يلعبه في صناعة السياسة الدولية إلى درجة أن أصبحت مراكز الأبحاث Think tanks تعتبر فواعل فعالة في العلاقات الدولية "فقد كانت دوما في قلب المعارك الإيديولوجية الكبرى خلال العقود الأخيرة".⁶³

F4-2 المطلب الثاني: اشكالية سيادة الدولة:

مما لا شك فيه أن الدولة لم تعد بنفس مفهومها الوستفالي الذي عرفت به سابقا فالتغير قد لحق مكانة الدولة و مدى فعاليتها و سلطتها ضمن عالم متعدد الفواعل، وهذا التحول قد مس مفهوم السيادة هو الآخر، حيث أن القول بالسيادة الكاملة و المطلقة صار أمرا غير ممكن وبالتالي فإن نقصان سيادة الدولة هو أمر متفق عليه إلا أن الرؤية تختلف وهناك اتجاهان في هذا السياق.

الاتجاه الأول يرى أن الدول تنقص سيادتها بمحض إرادتها (حسب الوظيفيين) "ففي عالم متعولم لا يمكن للدول أن تحقق الأهداف والمصالح الوطنية دون العمل الجماعي القائم على اتفاقات متعددة الأطراف".⁶⁴ و بالتالي فإن الدول تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح فواعل فوق دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها...

أما الاتجاه الثاني، الذي يرى أن سيادة الدول تنقص رغما عن إرادتها، فإنه يدعم وجهة نظره أنه في ظل التطورات العلمية الحديثة "أصبحت الممارسة الفعلية للحقوق السيادية تحدد تبعا لما تيسر للدولة من الأجهزة والمعدات العلمية الحديثة".⁶⁵ فالتطور العلمي جعل من العالم بأسره مجرد قرية صغيرة والحدود السياسية للدول أصبحت مائعة لا مانعة. هذا ما أدى الى محاولة تكريس فعلي لجملة من الأسس القيمية تحت شعار العولمة الأمر الذي خلق مفاهيم جديدة تعتبر كقيود على مفهوم السيادة أبرزها حق التدخل الانساني، الذي يعتبره الفقيه "برنار كوشنار Bernard KOUCHENER" "ذريعة للتدخل المسوغ بفكرة حقوق الانسان والتي من شأنها أن تفرض نوعا من الرقابة المشوشة على سيادة الدول وأمنها الداخلي".⁶⁶ كما أن المؤسسات المالية و النقدية العالمية هي الأخرى قد أصبحت تلعب دورا كبيرا في تكييف مفهوم السيادة من خلال ما تنتهجه من سياسات من شأنها الانتقاص من هذه الأخيرة.

F4-3 المطلب الثالث: قراءة متجددة لحقوق الانسان:

يجسد الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948/12/10) عزم الدول على حفظ كرامة الإنسان التي أهدرت خلال الحربين العالميتين، حيث تم الاتفاق على جملة من الحريات والحقوق الأساسية على المستوى الدولي، وكذا الاعتراف بنصوص الإعلان كمقياس عام لانجازات جميع الشعوب والدول في مجال الحفاظ على حقوق الانسان. ولقد تم ترسيخ هذه الحقوق أكثر من خلال تبني العهدين الدوليين الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 1966 (دخلا حيز التنفيذ في 1976).

بعد زوال الثنائية القطبية، عقد مؤتمر آخر سنة 1993 بالعاصمة النمساوية "فيينا"، حيث شكل قاعدة جديدة لحقوق الانسان من خلال قراءة جديدة للإعلان العالمي "بانضمام 172 دولة لتصور قيمتي كوني متمحور حول حقوق الانسان ذات طبيعة عالمية متكاملة و رافضة للتجزئة أو الانتقاء أو الاستثناء من جهة ونموذج الديمقراطية المشاركة كإطار للتنظيم السياسي المواطني وكذا نموذج اقتصاد السوق الحر القائم على حرية المبادرة الاستثمارية والتجارية مع تكريس حق الملكية الفردية".⁶⁷ أي تكييف مفاهيم حقوق الانسان ذات الصبغة القانونية وفق المعطيات السياسية الجديدة التي تتسم بعولمة الأفكار تبعا لنموذج الطرف الغالب والمسيطر. وبالتالي أصبحت هذه الأرضية الجديدة لحقوق الإنسان محددا لطبيعة العلاقات الدولية بين مختلف الفواعل، ومحددا لمفهوم القوة و الأمن وفق " ثلاثية جديدة لحقوق الانسان F الديمقراطية مشاركية F اقتصاد السوق الحر، والتي أسست لمفاهيم أخرى ذات بعد قيمي و لكن دوما ذات هدف تأسيس كالتنمية الإنسانية و الأمن الانساني... " ⁶⁸

F5 استنتاجات:

وقصارى القول، يعتبر الأمن الوطني مفهوما غريزيا لطالما ارتبط بالدولة ككائن سياسي له وجود ويسعى للبقاء. ولقد ساهمت عدة عوامل في بلورة هذا المفهوم وصقله، من خلال جملة من الأفكار الفلسفية والسياسية تناهت وفق مرجعية قيمة متراوحة بين النفعية والمثالية، ما جعل منه مفهوما متطورا باستمرار ومتأقلا على حسب البيئة الزمكانية.

التنظير في الدراسات الأمنية، هو الآخر، لم يخرج عن قاعدة المصلحة التي تفرضها العلاقات الدولية، حيث هو عبارة عن تنافس على من يفرض القوة من خلال فرض المفاهيم والأفكار. فكل نظرية تسعى في حقيقة الأمر إلى اعطاء السند الفكري والإيديولوجي لنسق أو نظام سياسي معين، فالنظرية دائما توضع لـ "أجل شخص معين ولأجل هدف معين" على حد تعبير روبرت كوكس. R. Cox.

ففي ظل نسق دولي لا تزال الدول تلعب فيه دورا محوريا يمكننا القول أن الأمن الوطني هو المحرك الذي يضمن ديناميكية العلاقات الدولية وفق منطق المنفعة والمصلحة الوطنية. فمنذ بضع سنوات، في هذا السياق، تسعى الدول جاهدة للحفاظ على الشعرة التي تفصل أمنها الوطني عن مفاهيم أخرى ضمن وعاء يضمن للدولة سيادتها وللمجتمع لحتمته ولل فرد حقوقه، وهذا ضمن إلزامية قانونية وقيمة دولية، لكن التساؤل يبقى مطروحا خلال الأوضاع الاستثنائية والأزمات: أي مستوى من مستويات الأمن سوف تمنحه الدول

المراجع:

¹ Ayse Ceyhan, *Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, Cultures & Conflits* 31-32 | printemps-été1998.

² ibid

³ منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1999.

⁴ المجلة الالكترونية حراء <http://www.hiramagazine.com/archives/title/277> تم التصفح في 2013-11-21 على 18 سا48

20h35) (Le 20/11/2013 à Dictionnaire en ligne Larousse 5

6 Thierry Balzacq, **Qu'est ce que la sécurité nationale?**, Revue internationale et stratégique, 2003, n°52, p35.

7 Ayse Ceyhan, **Analyser la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres**, op-cit.

8 ibid

9 ibid

¹⁰ ibid

¹¹ Michael Dillon, **Politics of security- towards a political philosophy of continental thought**, Routledge, New York , U.S.A, 1996, p23.

¹² Thierry Balzacq, **Qu'est-ce que la sécurité nationale?** , op-cit, p 36.

¹³ Nicolas Machiavel, **Le prince**, Edition non disponible, p38.

¹⁴ روبرت جاكسون، ميثاق العولة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، تعريب: فاضل جتكر، دارالعبيكان، المملكة العربية

السعودية، ط1، 2003، ص 230.

¹⁵ Hicham Ghorbel, **La liberté politique chez Montesquieu**, <http://www.dogma.lu/pdf/HG-MontesquieuLiberte.pdf> (consulté le 22/11/2013 à 23h13).

¹⁶ Bill McSweeney, **Security, identity and interest**, Cambridge University Press, Cambridge, U.K, 2004, p18.

¹⁷ Bill McSweeney, **Security, identity and interest**, op-cit, p17.

¹⁸ Ibid,

¹⁹ دليلة بوزغار، نظرية الأمن في الفقه الاسلامي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاسلامية، تخصص فقه وأصول، جامعة باتنة، الجزائر، ص 118.

²⁰ عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 37.

²¹ Andrew Humphreys, **A total approach the Malaysian security model and political developpement**, PHD thesis in history and politics, University of Wollongong, Australia, 2009, p52.

²² Joseph Maila, **Enjeux et dilemme de la sécurité nationale**, Revue du Droit international humanitaire, Institut québécois des hautes études internationales, Québec, Canada, Volume 23, Num 4, 1992.

²³ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر-03، 2011-2012، ص 63.

²⁴ Thierry Balzacq, **Qu'est-ce que la sécurité nationale?**, op-cit, p36.

²⁵ المركنتيلية مذهب اقتصادي يعرف كذلك بالتجاري " فالمركنتيلية عبارة عن فلسفة اقتصادية تدعو الى الاخذ بالادارة الاقتصادية بصفتها جزء مهما من سعي الدولة وراء مصالحها القومية المتمثلة في الثراء و السلطة و المقام. كتب فرانسييس بيكون احد اوائل المدافعين عن هذه الفلسفة ان الخط المباشر "من الابحار صوب الهند و من الهند الى الثروة و من الثروة الى العظمة" (انظر غريفيثس (مارتن) و اوكلاهان (تيري)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2008، ص 380).

²⁶ Thierry Balzacq, **Qu'est-ce que la sécurité nationale**, op-cit, p36.

²⁷ مارتن غريفيثس و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2008، ص 81.

²⁸ نفس المرجع السابق، ص 82.

²⁹ Jhon Hobson, **The State and international relations**, Cambridge university press, New York, U.S.A, 2000, p53.

- ³⁰ David Baldwin, **Security studies and the end of the cold war**, op-cit
- ³¹ **La hausse des prix du pétrole : une fatalité ou le retour du politique**, <http://www.senat.fr/rap/r05-105/r05-1051.html> (le 26/11/2013 à 23h05).
- ³² Brenden Taylor, **The evolution of national security studies**, National Security College, Australian National University, No 3, April 2012.
- ³³ Shawn Reese, **Defining homeland security : analysis and congresssional considerations**, Congressional Research Service , USA, January, 2013.
- ³⁴ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مرجع سابق، ص 67.
- ³⁵ Ronnie Lipschutz, **On security** , Columbia University Press, New York, U.S.A, 1998, p 09.
- ³⁶ Joseph Maila, **Enjeux et dilemme de la sécurité nationale**, op-cit.
- ³⁷ Martin Griffiths, **Realism, idealism and international politics**, Routledge edition, New York, U.S.A, 1992, p05.
- ³⁸ Michael Sullivan, **Theories of international relations**, Palgrave, New York, U.S.A, 2001, p 172.
- ³⁹ Arnold Wolfers, **National security : as an ambiguous symbol** , Political Science Quarterly, Tha Academy of Political Science, New York, USA, Vol 67, No 4, December 1952.
- ⁴⁰ أليس لاندو، السياسة الدولية –النظرية و التطبيق-، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص 22.
- ⁴¹ نفس المرجع السابق.
- ⁴² Glenn Snyder, **Mearsheimer's world –offensive realism and struggle for security**, International Security Review, The MIT Press, Cambridge (in Massachusetts), USA, Vol. 27, No. 1, Summer, 2002.
- ⁴³ Stephen Walt, **International relations : one world, many theories**, op-cit, p31
- ⁴⁴ Stephen Walt, **The renaissance of security studies** , International Studies Quarterly, International Studies Association, New York, USA, Vol 35, N°2, Juin 1991,
- ⁴⁵ منصور لخضاري ، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011 -، مرجع سابق، ص 50.
- ⁴⁶ Michael Sullivan, **Theories of international relations**, Palgrave, New York, U.S.A, 2001, p 172.
- ⁴⁷ Bertrand Badie, **Les grands débats théoriques de la décennie**, source non-disponible.
- ⁴⁸ Ken Booth, **Theory of world security**, Cambridge university press, New York, U.S.A, 2007, p242.
- ⁴⁹ Ken Booth, **Security and emancipation**, Review of International Studies, Cambridge University Press, New York, USA, Vol. 17, No. 4 Oct 1991.
- ⁵⁰ أليس لاندو، السياسة الدولية –النظرية و التطبيق- ، مرجع سابق الذكر، ص 93.
- ⁵¹ نفس المرجع السابق ص 93.
- ⁵² نفس المرجع السابق ص 95.
- ⁵³ Alexender Wendt, **Anarchy is what States make of it: The Social Construction of Power Politics**, International Organization, Cambridge University Press, March 1992.
- ⁵⁴ Anna Leander and Stefano Guzzini, **Constructivism and international relations – Alexender Wendt and his critics-**, Routledge press, 2006, p115.
- ⁵⁵ Ibid.
- ⁵⁶ Alexender Wendt, **Anarchy is what States make of it: The Social Construction of Power Politics**, op-cit.
- ⁵⁷ Ibid.
- ⁵⁸ Ibid
- ⁵⁹ Barry Buzan, **People, States and fear: An Agenda For International Security Studies in the Post-Cold War Era**, Weatsheaf books, London, U.K, 1991, p04.
- ⁶⁰ Stephen Walt, **International relations: one world, many theories**, Foreign policy, spring 1998, p36.

⁶¹ Edward Kolodziej, **Security and international relations**, op-cit, p 32

⁶² امحمد برقوق، **العولمة و اشكالية الأمن الانساني**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجزائر، العدد 12، سبتمبر 2010، ص 06.

⁶³ Selim Allili, **Les Think tanks -nouveaux acteurs des relations internationales**, Revue Questions internationales, Paris, France, n° 63, 2013.

⁶⁴ الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، مرجع ذكر سابقا، ص 122.

⁶⁵ عبد القادر بوراس ، **التدخل الدولي الانساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، مرجع ذكر سابقا ، ص 48 .

⁶⁶ نفس المرجع السابق، ص 278.

⁶⁷ سالم برقوق، **ابستمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الانسان**، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 08، جانفي 2009، ص 6.

⁶⁸ نفس المرجع السابق.